

دوف واكسمان *

اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة: الحقيقة الكامنة وراء الخرافة

مقدمة

لطالما نُسجت الأساطير حول اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة، سواء أكان هذا اللوبي موضع تنديد وذمّ أم موضع إعجاب وتقدير. فمنتقدو هذا اللوبي ومناصروه على السواء، ولا سيما لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك)، ينظرون إليه كما لو كان يتمتع بنفوذ هائل لا حدّ له في دهايز السلطة في واشنطن العاصمة. ويشحذ هذا التصور نفسه قوة ذلك اللوبي، بالنظر إلى أن الساسة يخشون من الوقوع في براثن ما يفترضونه من غضبه العارم. وفي الواقع، يُنظر إلى اللوبي الموالي لإسرائيل على نطاق واسع باعتباره ثاني أقوى لوبي محلي في الولايات المتحدة، ولا يسبقه في هذه المكانة سوى «مجموعة الضغط المؤيدة

لحمل السلاح» (التي تتزعمها الرابطة الوطنية لحملة البنادق).^١ ووفقاً لما يراه بعض المراقبين، فإن اللوبي الذي يدين بولائه لإسرائيل بلغ مبلغاً من القوة لم يُعد معه هو المسؤول الوحيد عن الدعم الذي تؤمّنه الحكومة الأميركية لإسرائيل فحسب، بل بات يشكل أيضاً القوة المحركة التي تدفع السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعمومه.^٢ وتوجّه الاتهامات إلى هذا اللوبي بأنه العقل المدبر الذي وقف وراء غزو العراق على يد الولايات المتحدة والإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين في العام ٢٠٠٣،^٣ وتدبير فرض العقوبات الاقتصادية الخانقة على إيران بسبب برنامجها النووي على مدى العقد المنصرم، ناهيك عن اتهامات أخرى تتسم بقدر أكبر من انعدام صلتها بالواقع بشأن المؤامرات والعمليات التي يلفها التكتّم والتستر. ويفترض آخرون أن القوة التي يتمتع بها اللوبي المؤيد لإسرائيل قوة مبالغ

* كاتب ومحلل سياسي، محاضر في العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلوس.

وإذا كانت إحدى المشكلات المرتبطة بالجدال الدائر حول اللوبي الموالي لإسرائيل تكمن في الميل إلى تصويره كما لو كان يملك قوة القاهرة أو على أنه لا شأن ولا قيمة له، فهناك مشكلة أخرى تتمثل في التقصير في إجراء دراسة حقيقية لماهية هذا اللوبي فعليًا.

والتماسك وتتبني برنامجًا موحدًا. ويبين هذا المقال أن هذه النظرة غير دقيقة البتة. فاللوبي الموالي لإسرائيل لا يعد جهة فاعلة متألّفة ولا موحدة. ولكي نبليغ فهمًا يتسم بصحته ودقته للوبي المناصر لإسرائيل، يبين هذا المقال ماهيته، وما يفعله، وكيف ظهر إلى الوجود ولماذا لم يعد يتحدث بصوت واحد. وسوف نفترض أن اللوبي المؤيد لإسرائيل غدا الآن منقسمًا من داخله، وأن هذا الانقسام يفتّ في عضد نفوذه السياسي ويضعفه.

ما هو اللوبي الموالي لإسرائيل وما الذي يفعله؟

يتألف اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة من طائفة من جماعات المناصرة، ولجان العمل السياسي ومعاهد الخبرة وجماعات مراقبة وسائل الإعلام التي تسعى إلى التأثير في سياسة حكومة الولايات المتحدة إزاء إسرائيل وفي اتجاه تعتقد أنه يصب في مصلحتها. والأفراد المنتسبون إلى عضوية هذه المنظمات هم في معظمهم من اليهود الأميركيين، ولكن ثمة اليوم عدد كبير من الصهاينة المسيحيين الإنجيليين الذين يشاركون في الأنشطة التي تنم عن تأييد إسرائيل وتناصرها - وهذا هو السبب الذي يوجب استخدام المصطلح «اللوبي الموالي لإسرائيل» دون مصطلح «اللوبي اليهودي». ويجد اللوبي الذي يُكنّى الولاء لإسرائيل تعريفه في برنامجه السياسي، وليس في الدين أو الخلفية الإثنية. فالجماعات التي تؤلف اللوبي المؤيد لإسرائيل لا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليهود الأميركيين أو الإسرائيليين أو الحكومة الإسرائيلية التي تتبوأ سدة الحكم أيًا كانت. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن اللوبي الموالي لإسرائيل لا يمثل دولة إسرائيل تمثيلًا رسميًا. فمع أن جماعات

فيها إلى حد بعيد، وأن هذا اللوبي لا يملك في الواقع غير تأثير هامشي في أفضل أحواله على السياسات التي تضعها الولايات المتحدة.^٢

ويغلب الإفراط في التبسيط على هذين المنظرين. فبينما يُعدّ اللوبي الموالي لإسرائيل عاملاً واحدًا من جملة عوامل متعددة تؤثر في السياسة التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه إسرائيل والفلسطينيين والشرق الأوسط، فقد يكون هذا العامل مهمًا في بعض الحالات، وخاصة في ما يتصل بقضايا بعينها (أبرزها المساعدات الخارجية التي تمدّ الولايات المتحدة إسرائيل بها). وفي حقيقة الأمر، إذا لم يكن الضغط المحلي غير ذي أهمية في تشكيل السياسات التي تضعها الولايات المتحدة بشأن إسرائيل والشرق الأوسط، لما كان ثمة سبب لوجود اللوبي المناصر لإسرائيل وربما كان هذا اللوبي قد اختفى وزال منذ أمد بعيد. فالحيوية التي لا تزال جماعات اللوبي المؤيد لإسرائيل تتحلّى بها دليل دامغ على مدى جدواها ونفعها. فهذه الجماعات لا تبسط سيطرتها على السياسات الخارجية الأميركية، وإنما يسعها أن تحدث فرقًا في بعض الأحيان.

وإذا كانت إحدى المشكلات المرتبطة بالجدال الدائر حول اللوبي الموالي لإسرائيل تكمن في الميل إلى تصويره كما لو كان يملك قوة القاهرة أو على أنه لا شأن ولا قيمة له، فإن مشكلة أخرى تتمثل في التقصير في إجراء دراسة حقيقية لماهية هذا اللوبي فعليًا. ومما تجدر ملاحظته في هذا المقام أن قدرًا ضئيلاً من الانتباه يُصرف لدراسة التكوين الفعلي للوبي المؤيد لإسرائيل. ففي أحيان كثيرة، يصوّر هذا اللوبي كما لو كان جهة فاعلة سياسية على قدر متقدم من التنظيم

اللوبي المؤيد لإسرائيل قد تقيم علاقات وثيقة مع الحكومات الإسرائيلية وتسير في خطى قيادتها وتحذو حذوها في الواقع العملي، لا يخضع اللوبي نفسه لإسرائيل خضوعاً مطلقاً، ولا تتبع الجماعات الموالية لإسرائيل أوامر الحكومات الإسرائيلية ببساطة. فالجماعات التي تؤيد إسرائيل تُعدّ جهات فاعلة تتمتع بالاستقلال وقد تختلف وجهات نظرها، اختلافاً جماً في بعض الأحيان، عن وجهات نظر الحكومات الإسرائيلية، وفي وسعها أن تنفذ إجراءات قد يُبدي واضعو السياسات في إسرائيل معارضتهم لها. فما يحدد الجماعات الموالية لإسرائيلية لا يكمن في موقفها إزاء سياسات بعينها، وإنما في توجهها بشأن دولة إسرائيل نفسها. فالالتزام الذي لا يتزعزع ببقاء إسرائيل باعتبارها دولة يهودية هو، في الأساس، ما يميز الجماعات الموالية لإسرائيل عن غيرها من المنظمات التي تشارك في ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة بخصوص قضايا الشرق الأوسط. ويحرك كل جماعة من هذه الجماعات شاغل أساسي حيال تأمين وجود إسرائيل بصفتها دولة يهودية (فالواقع الذي يشهد على أنها تريد لإسرائيل أن توجد بوصفها دولة يهودية هو ما يشكّل الفارق بين الجماعات المؤيدة لإسرائيل والجماعات الصهيونية، وحتى الجماعات اليهودية التي تناهض الصهيونية وتقع خارج إطار اللوبي الموالي لإسرائيل، من قبيل منظمة «الصوت اليهودي من أجل السلام»).

ويشارك اللوبي الموالي لإسرائيل، في سياق المساعي التي يبذلها للتأثير في السياسة التي تعتمدها حكومة الولايات المتحدة بشأن إسرائيل، في طائفة واسعة ومتنوعة من الأنشطة. ويشكل ما يقوم به اللوبي المؤيد لإسرائيل، حسبما يوحى به اسمه، من ممارسة الضغط على المشرّعين في الكونغرس وواضعي السياسات والمسؤولين في السلطة التنفيذية جانباً رئيسياً من عمله. ويمارس اللوبي هذا الضغط بصورة منتظمة، ولا يمارسه بصفة مؤقتة لا تدوم طويلاً. ولا ينطوي ذلك على ترويج مبادرات سياسية أو تشريعات محددة أو معارضتها (وقد يصل الأمر إلى صياغة التشريعات نفسها في بعض الحالات) فحسب، وإنما يشمل كذلك المحافظة على علاقات جيدة مع الساسة المنتخبين وموظفي الحكومة وإطلاعهم على القضايا التي تُعنى بها إسرائيل (ومن الطرق المربحة في إنفاذ هذا الأمر اصطحاب هؤلاء الساسة في «بعثات دراسية»

إلى إسرائيل). وفضلاً عن ذلك، يوظف اللوبي الموالي لإسرائيل العشرات من لجان العمل السياسي التي تتولى جمع الأموال، ثم التبرع بها لصالح المرشحين الذين يفضلهم في حملاتهم الانتخابية (حيث يتسنى له، بهذه الطريقة، أن يساهم بالمزيد من الأموال في الحملات السياسية على نحو يفوق الممولين الأفراد). ومن شأن المساهمات التي تقدمها لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل لتلك الحملات، والتي تصل إلى ملايين عدة من الدولارات، أن تساعد في ضمان دعم إسرائيل ومساندتها من جانب الساسة، وأن تعين على إلحاق الهزيمة بالساسة الذين يُنظر إليهم على أنهم لا يتعاطفون مع إسرائيل. وتُجري معاهد الخبرة التي تعلن الولاء لإسرائيل وتناصرها (من قبيل معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) الأبحاث والتحليلات التي تعمّم على واضعي السياسات وغيرهم من العاملين في هذا المجال في واشنطن العاصمة وخارجها. وتسعى جماعات مراقبة وسائل الإعلام (من قبيل «أونست ريبورتينغ» ولجنة متابعة الدقة في تقارير الشرق الأوسط في أميركا) إلى محاربة ما تعتبره تحيزاً ضد إسرائيل وتحاملاً عليها في وسائل الإعلام. وأخيراً، تشارك الجماعات المؤيدة لإسرائيل أيضاً في أنشطة التوعية المنتظمة التي تستهدف الجماعات الدينية، والجماعات الإثنية، والنقابات المهنية والطلبة. وبذلك، تسعى هذه الجماعات إلى استقطاب المؤيدين، وكسب الحلفاء المحليين، وتشكيل الائتلافات، والتأثير في آراء شرائح معينة من الجمهور الأميركي العام، فضلاً عن الرأي العام في أوساط الأميركيين بعمومهم. وعلى الرغم من أن المساعي التي ترمي إلى مناصرة إسرائيل توجّه بدرجة متزايدة نحو عدد من الفئات المختلفة التي تتجاوز حدود واشنطن العاصمة بشوط بعيد، فإن المسؤولين المنتخبين الذين يتقلّدون أعلى المناصب في حكومة الولايات المتحدة لا يزالون يشكلون الهدف الرئيس الذي تضع أنشطة اللوبي الموالي لإسرائيل نصب عينها عليه. فهذا اللوبي يُعدّ أكثر نشاطاً وأوسع تأثيراً ونفوذاً في واشنطن العاصمة.

تاريخ موجز للوبي الموالي لإسرائيل

ظهر اللوبي المؤيد لإسرائيل إلى الوجود في مطلع العقد السادس من القرن الماضي مع تشكيل المنظمين «الرئيسيين» التابعين له، وهما لجنة الشؤون العامة



في مؤتمر إيبك في واشنطن: ٢ آذار ٢٠٢٠. (رويترز)

كانت المهمة الرئيسية التي اضطلعت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، ولا تزال تضطلع بها، تتمثل في تعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتوطيد دعائمها. وفي الفترة الواقعة بين حقبتَي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت هذه المهمة تتألف في جانب كبير منها من ممارسة الضغط لتأييد تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل وإبرام صفقات بيع الأسلحة معها، والسعي إلى منع مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية أو فرض القيود عليها. وتولى كينين، الذي كان يعمل بهدوء خلف الكواليس، إقامة العلاقات مع أعضاء الكونغرس، حيث حالفه النجاح في الحصول على مبالغ متواضعة من المساعدات الأمريكية للدولة اليهودية الوليدة - ٦٥ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل في العام ١٩٥١ و ٧٣ مليون دولار في العام ١٩٥٢. ولكن كينين لم يكن في وسعه أن يقنع إدارة الرئيس أيزنهاور ببيع الأسلحة لإسرائيل لأن أيزنهاور ووزير خارجيته كان يساورهما القلق من إشارة سباق للتسلح في الشرق الأوسط، وكانا يريدان للولايات المتحدة أن تبقى على مسافة من إسرائيل لكي تتفادى إقصاء الدول العربية ودفعتها إلى المعسكر السوفييتي. ومع تراجع حدة هذا الهاجس، والذي جاء أساساً استجابة للمستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط (ولا سيما في الأردن وسورية في العام ١٩٥٧، وفي لبنان والعراق خلال العام التالي)، صار واضعاً السياسات في الولايات المتحدة أكثر

الأميركية الإسرائيلية ومؤتمر رؤساء كبرى المؤسسات الأميركية اليهودية (مؤتمر الرؤساء). وكان ثمة توزيع واضح لمهام العمل بين هاتين المنظمتين، حيث ركزت اللجنة على الكونغرس وصرف مؤتمر الرؤساء تركيزه إلى السلطة التنفيذية، ولا يزال تقسيم العمل هذا قائماً حتى هذا اليوم إلى حد ما. وقد أنشئ مؤتمر الرؤساء عندما اقترح هنري بايرود، مساعد وزير الخارجية جون فوستر دولس حينئذ، على ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، أنه ينبغي لطائفة اليهود الأميركيين أن تتحدث بصوت واحد مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية. وعقب هذا الاقتراح، نظم غولدمان وأبا إيبان، سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، وفيليب كلوتزنيك، رئيس جمعية «بناي بريث» [أبناء العهد]، وهي أقدم منظمة يهودية أميركية، تجمعاً ضم زعماء جميع المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية في شهر آذار ١٩٥٤. وأفضى هذا التجمع إلى تأسيس مؤتمر الرؤساء، الذي عُهد إليه بالعمل على رفع صوت الطائفة اليهودية الأميركية إلى الإدارة الأميركية بشأن القضايا المتصلة بإسرائيل.

وعلى خلاف مؤتمر الرؤساء الذي كان يشكل ائتلاًفاً من منظمات عديدة، استهلّت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية عملها على يد رجل بمفرده. فمؤسس هذه اللجنة هو إيسايا «سي» كينين، وهو صحافي أميركي من مواليد كندا، وكان يعمل مديراً للجنة الطوارئ الأميركية للشؤون الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تولى منصب مدير معلومات الوكالة اليهودية في هيئة الأمم المتحدة بعدما وضعت الحرب أوزارها، وكان عضواً في أول وفد إسرائيلي لدى الأمم المتحدة في العام ١٩٤٩. واستهلّ كينين العمل بصفته ممثلاً للمجلس الصهيوني الأميركي في واشنطن في العام ١٩٥١. وخلال العام ١٩٥٤، شكّل كينين، الذي انتابه القلق من أن إدارة الرئيس أيزنهاور كانت تنوي التحقيق مع المجلس الصهيوني الأميركي بخصوص تنفيذ أنشطة الضغط على نحو خالف وضعه بصفته مؤسسة معفاة من الضرائب، لجنة الشؤون العامة الأميركية الصهيونية بصفقتها جماعة ضغط محلية مستقلة، مما يسّر له أن يشارك في عدد غير محدود من حملات الضغط في أروقة الكونغرس. وفي العام ١٩٦٣، غيّر كينين اسم المنظمة إلى لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية من أجل استقطاب دعم الزعماء اليهود الأميركيين من غير الصهاينة.

تقبلًا لدعم إسرائيل ومساندتها شيئًا فشيئًا لأنه لم يعد يُنظر إليها على أنها تشكل التزامًا إستراتيجيًا في سياق الحرب الباردة. واستُهلكت كبرى صفقات مبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل في عهد إدارة الرئيس كينيدي، عندما باعت صواريخ «هوك» المضادة للطائرات في العام ١٩٦٢ بعدما أمدّ السوفييت مصر بقاذفات بعيدة المدى. وعقب ذلك بأعوام قليلة، أثبت الانتصار العسكري الساحق الذي حققته إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧ لوضعي السياسة الأميركيين القيمة الإستراتيجية المحتملة التي يحملها هذا البلد بالنسبة للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، أبرمت صفقة أسلحة تاريخية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث باعت إدارة الرئيس جونسون طائرات مقاتلة نفائثة من طراز «F-٤ فانتوم» لإسرائيل. وسُجلت أكبر زيادة في مبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل في حقبة السبعينيات من القرن الماضي في عهد إدارة الرئيس نيكسون، حيث كان نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر يعتقدان بأن المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل تخدم المصالح الإستراتيجية الأميركية في خضم الحرب الباردة. ولذلك، كانت الزيادة التي طرأت على مبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل، وترسيخ أواصر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بوجه أعم، تُعدّ في أساسها نتاجًا لاعتبارات إستراتيجية تخص الولايات المتحدة، ولم يكن سببها حملات الضغط الموالية لإسرائيل.^٦ وقد ساعدت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية في تأمين دعم الكونغرس لمبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل، ولكنها لم تكن هي القوة المحركة التي وقفت وراءها.

ولم يكتسب اللوبي الموالي لإسرائيل، ولجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية على وجه الخصوص، السمعة التي تثير الفزع والنفور منهما إلا في العقد التاسع من القرن الماضي. ومن المفارقة أن ذلك كان بمثابة هزيمة «خلقت خرافة لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية» على حد تعبير جي جي غولديبرغ.^٧ ففي العام ١٩٨١، حاولت اللجنة ومؤتمر الرؤساء والمجلس الاستشاري للعلاقات المجتمعية الوطنية (الذي يُعرف اليوم باسم المجلس اليهودي للشؤون العامة) أن يحولا بين إدارة ريغان وبين ما أزمعت عليه من بيع مخططات الاستطلاع الخاصة

بطائرات نظم الإنذار المبكر والتحكم المحمولة جواً (الأواكس) للمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن اللجنة سجلت النجاح في إقناع مجلس النواب بمعارضة صفقة بيع هذه الطائرات، فقد صادق مجلس الشيوخ عليها وتمت عملية البيع. وقد أثبتت حملة طائرات الأواكس التي أطلقها اللوبي الموالي لإسرائيل ما يحظى به من قدرات، وخاصة التأثير الذي تملكه لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، وذلك على الرغم من أن الحملة أخفقت في تحقيق الهدف المرجو منها. ولا تنفك اللجنة تعدد قوة يُحسب لها الحساب منذ ذلك الحين.

وخلال العقد التالي، تحولت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية من كونها جماعة ضغط صغيرة تتخذ من واشنطن مقرًا لها وتديرها منظمات يهودية قومية رئيسية إلى منظمة وطنية مستقلة وكبيرة تضم عددًا هائلًا من الأعضاء. وفي ظل قيادة توماس داين، الذي عمل في سابق عهده موظفًا في الكونغرس في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٣، زادت الموازنة السنوية المرصودة للجنة من ١,٢ مليون دولار إلى ١٥ مليون دولار بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٠،^٨ وارتفع ملاك موظفيها من عدة عشرات إلى ١٥٠ موظفًا، وتوسعت عضويتها لتضم ما يربو على ٥٥,٠٠٠ عضو.^٩ وأقام داين شبكة من الأعضاء على صعيد الولايات المتحدة كلها لكي تتمكن اللجنة من ممارسة تأثيرها على كل عضو من أعضاء الكونغرس. كما وسّع داين من نطاق أنشطة الضغط التي تمارسها اللجنة، بحيث لم تقتصر في تعاملها على الكونغرس فحسب، بل باتت تتعاطى مع الدوائر الحكومية الفيدرالية، ولا سيما وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة. ومع ذلك، فلم تكن قيادة داين وحدها هي ما حولت اللجنة إلى منظمة بارزة في أوساط اللوبي الموالي لإسرائيل. فقد اضطلع واضعو السياسات الأميركيون والإسرائيليون بدور في هذا المضمار كذلك. وفضلت إدارة الرئيس ريغان التعامل مع اللجنة على التعامل مع الجماعات اليهودية الأميركية التي تدين بالولاء لإسرائيل لأنها كانت منظمة تعمل على قضية واحدة، بخلاف الجماعات اليهودية الأميركية الليبرالية التي تنتمي إلى يسار الوسط وكانت تعارض إدارة ريغان الجمهورية والمحافضة في جملة من القضايا المحلية.^{١٠} وعلى هذا المنوال، فضّل حزب الليكود الإسرائيلي بزعامة إسحق شامير اللجنة ومؤتمر الرؤساء

وسرعان ما غدت لجان العمل السياسي المناصرة لإسرائيل وسيلة فعالة للغاية، ويغطيها غطاء من السرية في الوقت نفسه، لمكافأة الساسة المنتخبين أو معاقبتهم على سجلهم في القضايا التي تمس إسرائيل. وبحلول نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كان ثمة العشرات من لجان العمل السياسي التي تدين بالولاء لإسرائيل.

ولم يخسر اللوبي المؤيد لإسرائيل أكبر معاركة على الإطلاق إلا عندما شرع بعض المعلقين في شجبه والتنديد به.^{١٣} ففي خريف العام ١٩٩١، وقفت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية ومؤتمر الرؤساء في وجه إدارة الرئيس جورج إتش دبليو بوش في قضية ضمانات القروض الأميركية التي مُنحت لإسرائيل. فقد كانت إدارة بوش تريد تأخير موافقة الكونغرس على الطلب الذي قدمته إسرائيل للحصول على ضمانات قروض تصل قيمتها إلى ١٠ مليارات دولار لمساعدتها على تسديد التكاليف المترتبة على استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفييتي من أجل الضغط على حكومة شامير لوقف بناء المستوطنات في الأرض المحتلة. ونظّم مؤتمر الرؤساء، الذي اعترض على ما قامت به إدارة الرئيس بوش من ربط ضمانات القروض بقضية المستوطنات، يومًا عامًا للمناصرة في ١٢ أيلول ١٩٩١، حيث حضر ما يزيد عن ١,٠٠٠ ناشط يهودي إلى واشنطن العاصمة للضغط على الكونغرس في قضية ضمانات القروض. وردًا على ذلك، وصف الرئيس بوش نفسه في مؤتمر صحافي عقد سحابة ذلك اليوم بأنه «رجل عادي ووحيد» «وقف في وجه بعض القوى السياسية المنيع».^{١٤} وبهذه الملاحظة وحدها، حشد الرئيس بوش الرأي العام الأميركي إلى جانبه وألّب الكونغرس ضد الموافقة على ضمانات القروض على الفور، وهو الذي كان على استعداد لتقديمها من قبل. ونجحت إدارة الرئيس بوش في نهاية المطاف في تأخير ضمانات القروض حتى حان الوقت الذي وصلت فيه حكومة رابين التي تألفت من يسار الوسط إلى سدة الحكم في إسرائيل.

على غيرهما من المنظمات اليهودية الوطنية التي كانت تنتهج نهجًا أكثر ديمقراطية ولم يكن يتسنى بالتالي أن يتكهن أحد بعواقب أفعالها أو يسيطر عليها.^{١١} وكان مما عزز القوة المتنامية للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل، التي نشأت وازدهرت بسبب التعديلات التي جرت على قوانين تمويل الحملات. وقد ظهرت هذه اللجان التي تناصر إسرائيل وتواليها للمرة الأولى في انتخابات الكونغرس التي عُقدت في العام ١٩٨٠. وشكّلت لجنة «نات باك» (Nat PAC)، وهي لجنة وطنية من لجان العمل السياسي وتتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها، في العام ١٩٨٢. وفي هذا العام نفسه، ساعدت الأموال التي جمعتها لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل على إلحاق الهزيمة بالنائب بول فينديل، الذي كان أحد أبرز منتقدي إسرائيل من بين أعضاء الكونغرس، وفي الانتخابات التالية التي انعقدت في العام ١٩٨٤، سجلت لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل نصرًا أكبر بعدما ألحقت الهزيمة بالسيناتور تشارلز بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الذي أيّد بيع طائرات متقدمة للعربية السعودية.^{١٢} وسرعان ما غدت لجان العمل السياسي المناصرة لإسرائيل وسيلة فعالة للغاية، ويغطيها غطاء من السرية في الوقت نفسه، لمكافأة الساسة المنتخبين أو معاقبتهم على سجلهم في القضايا التي تمس إسرائيل. وبحلول نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كان ثمة العشرات من لجان العمل السياسي التي تدين بالولاء لإسرائيل.

ووقعت أولى التصدعات التي شابت الجبهة الموحدة التي قدمها اللوبي الموالي لإسرائيل لواضعي السياسات في الولايات المتحدة في خضمّ المعركة التي دارت رحاها حول ضمانات القروض عندما أعلنت منظمة «أميركيون من أجل السلام الآن» عن دعمها لإدارة الرئيس بوش التي علقت تلك الضمانات. وكانت تلك أيضًا هي المرة الأولى التي نشطت فيها منظمة يهودية أميركية في سعيها لممارسة الضغط في واشنطن العاصمة في مواجهة السياسات التي انتهجتها حكومة إسرائيلية. ويمثل ذلك، على الرغم من انعدام أهميته السياسية في حينه، نقطة تحول في تاريخ اللوبي الموالي لإسرائيل. فانطلاقًا من تلك اللحظة، لم ينفك هذا اللوبي يفقد وحدته ورسالته المشتركة. فعوضًا عن العمل المتضافر في سبيل تعزيز الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل، بات اللوبي المؤيد لإسرائيل يشهد قدرًا متزايدًا من الفرقة والتشرد، حيث انقسم إلى طائفة من الجماعات المتناحرة التي تعتمد توجهات وبرامج سياسية ينافس بعضها بعضًا. ونادرًا ما تتوافق الجماعات المتباينة في أوساط اللوبي المؤيد لإسرائيل في ما بينها على ماهية السياسات الأميركية أو الإسرائيلية التي تفضّلها، ولا تلتقي على قلب رجل واحد في عملها إلا في حالات نادرة، إن وجدت أصلًا. ونتيجة لذلك، بات واضعو السياسات في واشنطن العاصمة وخارجها يسمعون نشارًا متناميًا من الأصوات المؤيدة لإسرائيل، دون أن يبلغ مسامعهم الصوت الموحد الذي كان أسلافهم معتادين على سماعه. وكانت عملية أوسلو للسلام هي التي أفضت إلى تشردم اللوبي الموالي لإسرائيل وانقسامه أكثر من أي شيء آخر. ففي حين بدأ التداعي يعصف بتماسك اللوبي المؤيد لإسرائيل ولحمته في أثناء المعركة التي دارت رحاها حول ضمانات القروض، تفكك هذا اللوبي وانحلّ بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٩٣. وشهد اللوبي انقسامًا حادًا بشأن عملية السلام، حيث مارست جماعات شتى الضغط على واضعي السياسات في الولايات المتحدة إما لتأييد هذه العملية أو الوقوف في وجهها ومعارضتها. وبينما مارست جماعات يسار الوسط، كمنظمة «أميركيون من أجل السلام الآن» ومنتدى سياسات إسرائيل حديث العهد في حينه الضغط لتأييد عملية السلام والدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة فيها، عمدت جماعات يمينية على

شاكلة المنظمة الصهيونية الأميركية إلى ممارسة الضغط لمناهضتها. وقد أظهرت المنظمة الصهيونية الأميركية انحرافًا حادًا نحو تيار اليمين في ظل قيادة مورتون كلاين (الذي تولى رئاستها في العام ١٩٩٣)، وصحح بمعارضته لاتفاقيات أوسلو وأبدى استعداده - على خلاف أسلافه من زعماء المنظمة - لانتقاد الحكومات الإسرائيلية على رؤوس الأشهاد.^{١٥} ولم تعارض هذه المنظمة سياسة إحلال السلام التي توختها حكومة رابين في إسرائيل معارضة صريحة فحسب، بل سعت بهمة لم تفتّر إلى توظيف الكونغرس الأميركي لحرف عملية السلام عن مسارها وتعطيلها من خلال المحاولة التي بذلتها في سبيل وقف المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية الوليدة ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ففي العام ١٩٩٤، مثلاً، كان النجاح من نصيب المنظمة الصهيونية الأميركية والاتحاد الأرثوذكسي وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية المؤيدة لإسرائيل في الضغط على الكونغرس لكي يمرر التعديل الذي طرحه سبيكتر وشيليبي [على القانون بشأن تيسير عملية السلام في الشرق الأوسط] لسنة ١٩٩٤، وربط المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية بمصادقة وزارة الخارجية على أن تلتزم هذه السلطة باتفاقيات أوسلو (وقد عارضت حكومة رابين هذا التعديل). وفي العام التالي، حاولت المنظمة الصهيونية الأميركية، وعلى خلاف الرغبات الصريحة التي أبدتها حكومة رابين في إسرائيل، إقناع الكونغرس بالامتناع عن منح السلطة الفلسطينية مبلغًا قدره ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات الأميركية، ولكنها أخففت في هذا المسعى. وأعرب رئيس الوزراء رابين نفسه عن امتعاضه من هذا الأمر، حيث صرّح بقوله: «لم نشهد قط محاولة يبذلها اليهود الأميركيون لممارسة الضغط الذي يرمي إلى مناهضة حكومة إسرائيلية منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا».^{١٦} كما فرض الضغط الذي مارسته المنظمة الصهيونية الأميركية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي تحديدًا مباشرًا أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، فقد غدت اللجنة تواجه خصمًا ينافسها بعد أن كانت تتمتع بقيادة لم ينافسها فيها أحد للوبي الموالي لإسرائيل على مدى رح طويل من الزمن. كما وجدت اللجنة نفسها واقعة بين شقيّ رحى الصراع الدائر بين الجماعات الموالية لإسرائيل من تيار

كانت عملية أوصلو للسلام هي التي أفضت إلى تشرذم اللوبي الموالي لإسرائيل وانقسامه أكثر من أي شيء آخر. ففي حين بدأ التداعي يعصف بتماسك اللوبي المؤيد لإسرائيل ولحمته في أثناء المعركة التي دارت رحاها حول ضمانات القروض، تفكك هذا اللوبي وانحل بعد التوقيع على اتفاقيات أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٩٣.

ولكن الدعم الذي أبدته لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية لعملية أوصلو للسلام كان دعمًا فاترًا يعتره التردد في أحسن أحواله. فحسبما جاء على لسان نيل شير، المدير التنفيذي للجنة بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٦، «كان إجبار اللجنة على دعم عملية أوصلو وما أرادت الحكومة الإسرائيلية أن تُقدم عليه أشبه بخلع الأسنان».^{١٧}

وأتاح انهيار عملية أوصلو للسلام واندلاع الانتفاضة الثانية للجنة الشؤون العامة الأمريكية ومؤتمر الرؤساء أن يسترجعا أدوارهما المعروفة التي يشعلان بقدر أكبر من الأريحية فيها، فما عاد يتعين على اللجنة والمؤتمر أن يروجا على الملأ عملية سلام كان قادتهما وأعضاؤهما منقسمين بشأنها. وعوضًا عن ذلك، بات في وسعهما أن يلقيا بكامل ثقل دعمهما للجهود التي تبذلها إسرائيل في سبيل مكافحة إرهاب الفلسطينيين. ولذلك، تولت اللجنة ومؤتمر الرؤساء زمام القيادة مرة أخرى في حشد دعم اليهود الأمريكيين وحكومة الولايات المتحدة لإسرائيل بعدما تعرضت للهجوم مجددًا خلال الانتفاضة الثانية، وحظيت اللجنة بانبعاثة من الدعم والمساندة. فشهدت التبرعات التي قدمت لها زيادة معتبرة عقب انطلاق شرارة الانتفاضة الثانية،^{١٨} وارتفع عدد أعضائها من ٥٥,٠٠٠ عضو إلى ٨٥,٠٠٠ عضو خلال سنوات هذه الانتفاضة.^{١٩}

ومع ذلك، فلم يدم هذا الإحساس المتجدد بالوحدة والهدف، الذي أُمّنته الانتفاضة الثانية للوبي الموالي لإسرائيل، طويلًا، إذ سرعان ما طفت الانقسامات على السطح من جديد. ففي شهر نيسان ٢٠٠٢، وفي ذروة الانتفاضة الثانية، شكلت مجموعة من اليهود الأمريكيين اليساريين من معسكر الحمايم وممن عارضوا الرد

اليمين واليسار، وواجهت الانتقادات والهجمات التي طالتها من كلا الجانبين. ولم يكن ذلك سوى واحد من التحديات التي واجهتها اللجنة على مدى سنوات عملية أوصلو للسلام. فقد فرض انطلاق عملية السلام صعوبات كأداء أمامها وبات يتعين عليها، عقب سنوات أمضتها في الدفاع المستميت عن إسرائيل التي كانت ترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والتنازل عن الأراضي لها، أن تتحول إلى تأييد هذه الأمور ومساندتها على حين غرة. وكان من الواجب على اللجنة أن تمارس الضغط على الكونغرس من أجل تقديم المعونات للسلطة الفلسطينية، التي يرأسها العدو الأزلي لإسرائيل، وهو زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وكان من الصعوبة بمكان أن تخرج اللجنة بهذا الانقلاب المفاجئ في مواقفها. وكانت قيادتها نفسها منقسمة بشأن عملية السلام، وكان عليها أن تتصدى للغضب والسخط الداخلي الذي اكتنفها، بالنظر إلى أن عددًا ليس بالقليل من مناصريها شعروا بالانزعاج من التغيير الجذري الذي طال مواقف اللجنة. وانتابها الانقسام بين أن تعرب عن دعمها ومساندتها لسياسات إحلال السلام التي اعتمدتها إدارة الرئيس كلينتون وحكومة رابين من جهة، ووجهات النظر التي أعرب عنها أعضاؤها اليمينيون الذين يفوقون غيرهم في تشدهم. وفي الواقع، مارست اللجنة الضغط، ولو على مضض، لحضّ الولايات المتحدة على تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، مما أثار استياء بعض كبار مموليها وعددًا ليس بالقليل من أعضائها، وأفضى ببعضهم إلى الانضمام إلى عضوية المنظمة الصهيونية الأمريكية التي دبّت فيها الروح من جديد وكانت تناهض عملية أوصلو بكل ما أوتيت من قوة.



باراك أوباما مشاركاً في أحد مؤتمرات "إيباك". (أ.ف.ب)

العسكري العدواني الذي ردّت به حكومة شارون على الانتفاضة الثانية (بما فيه، من جملة أمور، إعادة احتلال بقاع شاسعة من الضفة الغربية على يد القوات الإسرائيلية و«عمليات القتل التي استهدفت» الفلسطينيين) منظمة جديدة على مستوى القاعدة الشعبية شملت الولايات المتحدة بأسرها، وعُرفت باسم «بريت تصيدق في شالوم» (التحالف من أجل العدالة والسلام) بغية حشد طائفة اليهود الأمريكيين وممارسة الضغط على أعضاء الكونغرس لاستئناف عملية السلام وإنفاذ حل يركز على إقامة دولتين للصراع الدائر. وأطلقت المنظمة، في العام التالي، حملة للتوقيع على لائحة تدعو إلى منح المستوطنين اليهود في الضفة الغربية حوافز مالية لحملهم على العودة إلى إسرائيل، كما دشنت حملة عُيّنت بدعم اتفاق جنيف، وهو نموذج لاتفاقية سلام إسرائيلية-فلسطينية تفاوض عليها يوسي بيلين وياسر عبد ربه، وعارضته حكومة شارون معارضة شرسة.

وبعدما خبت جذوة الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٥، صارت الخلافات والانقسامات التي دبّت في أوساط اللوبي الموالي لإسرائيل أكثر جلاءً وبروزاً. فقد أفضت الخطة التي وضعها رئيس الوزراء شارون في العام ٢٠٠٥ بشأن الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات صغيرة في الضفة الغربية إلى انقسام هذا اللوبي بين التيارين المعروفين، حيث عارضت جماعات التيار اليميني هذه الخطة بشدة بينما أيدتها أنصار تيار اليسار، على الرغم من الشكوك التي أثارها هؤلاء اليساريون حول دوافع شارون ونواياه في المستقبل. ومرة أخرى، شهدت لجنة الشؤون العامة الأميركية اليهودية ومؤتمر الرؤساء انقسامات داخلية حيال فك الارتباط عن قطاع غزة، مع أن كلتا المنظمين أعربت عن دعمها لها وتأييدها في نهاية المطاف.^{٢٠} وبالمثل، كان اللوبي الموالي لإسرائيل منقسماً على نفسه عندما استؤنفت محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عهد إيهود أولمرت، خليفة شارون في منصب رئيس الوزراء وزعيم حزب «كاديما». وأطلقت الجماعات اليمينية، كالمنظمة الصهيونية الأميركية وجمعية أصدقاء الليكود في الولايات المتحدة والاتحاد الأرثوذكسي، حملة لمناهضة إحياء محادثات السلام على مدى الفترة التي سبقت انطلاق اجتماع قمة أنابوليس بين رئيس الوزراء أولمرت ورئيس

السلطة الفلسطينية محمود عباس، والذي عقد برعاية إدارة الرئيس بوش في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧، كما جاهرت هذه الجماعات بمعارضتها للاستعداد الذي أعرب عنه رئيس الوزراء أولمرت إزاء التنازل عن أراضٍ في القدس، وأعلنت أن القدس ينبغي أن تبقى عاصمة إسرائيل غير المقسمة.^{٢١} وبعد انعقاد هذه القمة، انتقد الاتحاد الأرثوذكسي أولمرت على الملأ بسبب الاستعداد الذي أبداه في المحادثات المذكورة للتفاوض على القدس وبسبب إحجامه عن الدفاع عن حق إسرائيل في المدينة في الخطاب الذي ألقاه في أثناء القمة. ورد أولمرت، الذي بدا الانزعاج واضحاً عليه، على هذا الانتقاد شخصياً، بطرحه سؤالاً بلاغياً: «هل تملك أي منظمة يهودية الحق في أن تملي على إسرائيل ما تفاوض عليه وما لا تفاوض عليه؟» وأردف يصرّ على أن «حكومة إسرائيل تملك الحق السيادي في التفاوض على أي شيء بالنيابة عن إسرائيل».^{٢٢}

ومع أن لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية ومؤتمر الرؤساء دعما محادثات السلام بين أولمرت وعباس (بذات الطريقة التي دعما فيها عملية أوصلو للسلام في سابق عهدهما، وإن على مضض كذلك)، فقد تعرضت كلتا المنظمين مراراً وتكراراً للاتهام بأنها باتت «تميل إلى اليمين» مع مرور السنوات. حتى أن زعماء الجماعات اليهودية الأميركية الليبرالية، الذين كانوا هم أنفسهم أعضاء في مؤتمر الرؤساء، نطقوا

بهذا الاتهام.^{٢٤} ووجهت الانتقادات لكلا المنظمتين بسبب تقاعسهما عن فعل ما يكفي لترويج السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وذهب بعض المنتقدين بعيداً إلى حدّ افترضوا فيه أن «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية ومؤتمر الرؤساء قد حالا بين الولايات المتحدة وبين اتخاذ خطوات يعتقد الكثيرون أنه لا غنى عنها لو أريدَ للسلام أن يحلّ في المنطقة».^{٢٥} وفي خضم هذه الانتقادات المتنامية التي وُجّهت إلى اللوبي الموالي لإسرائيل، انطلقت منظمة «جي ستريت» في شهر نيسان ٢٠٠٨، التي وصفت نفسها بأنها «البيت السياسي للأميركيين الذين يناصرون إسرائيل ويؤيدون السلام». وسعت هذه الجماعة، التي ادعت - حسبما ورد على لسان مؤسسها جيرمي بن-عامي - أن «أعلى الأصوات التي يسمعها الساسة الأميركيون تصدر عن طائفة واحدة من المؤيدين لإسرائيل، مما يفضي بهؤلاء الساسة إلى الاعتقاد بأن مجتمع اليهود الأميركيين عن بكرة أبيه لا يحمل سوى وجهة نظر واحدة إزاء هذه القضية وهذا الصراع»،^{٢٦} إلى تمثيل «الصوت المعتدل» الذي تعبّر عنه غالبية اليهود الأميركيين، الذين كانوا يؤيدون إسرائيل ويناصرونها، ولكنهم كانوا ينتقدون السياسات التي تنتهجها بحق الفلسطينيين ويفضلون دوراً أميركياً يتسم بقدر أكبر من الجزم والقوة في عملية السلام (أي دوراً يمارس الضغط على إسرائيل والفلسطينيين معاً). وافترضت منظمة «جي ستريت» بأن «الصوت المعتدل» الذي ينطق معظم اليهود الأميركيين به قد طغت عليه في عمومها «الثمانية في المائة ذات الصوت الأعلى» من اليهود الأميركيين الذين يُعدّون الأكثر صخباً ويتسمون بالعناد وينتمون إلى تيار اليمين ويدعمون إسرائيل بلا انتقاد يذكر.^{٢٧} وكان ذلك يعبر عن انتقاد خفي ومستتر لشطر كبير من اللوبي الذي يدين بالولاء لإسرائيل، وللجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية على وجه الخصوص.

ولا تشبه منظمة «جي ستريت» أبداً مما ظهر قبلها من الجماعات اليهودية الأميركية التي تنتمي إلى معسكر الحائث. فأكثر ما يميز هذه الجماعة عن أسلافها أنه كان لها لجنة تخصّها للعمل السياسي (لجنة العمل السياسي التابعة لمنظمة «جي ستريت»)، مما سمح لها أن تؤيد الساسة الذي يُبدون الدعم لبرنامجها وأن تجمع الأموال اللازمة لإسناد حملاتهم الانتخابية (وقد حظر على جماعات أخرى توالي إسرائيل من المعسكر

نفسه أن تفعل ذلك بسبب وضعها الضريبي بموجب أحكام المادة ٥٠(ج)(٣) من قانون الإيرادات الداخلية). وبذلك، أدركت منظمة «جي ستريت» الارتباط الوثيق بين تمويل الحملات والنفوذ السياسي،^{٢٨} فجمعت لجنة العمل السياسي التابعة للمنظمة، في غضون شهور من إنشائها، مبلغاً قدره ٥٧٠,٠٠٠ دولار لصالح ٤١ مرشحاً لعضوية الكونغرس الأميركي بحلول موعد الانتخابات الأميركية في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨. وكان ذلك يفوق أي لجنة أخرى من لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل في عموم أنحاء البلاد، مما حدا بصحيفة «واشنطن بوست» إلى وصف اللجنة التابعة لمنظمة «جي ستريت» بأنها «اللجنة الرائدة من لجان العمل السياسي المناصرة لإسرائيل في واشنطن».^{٢٩} بل إن هذه اللجنة منحت المزيد من الأموال في الانتخابات اللاحقة.^{٣٠} وسرعان ما تحولت منظمة «جي ستريت»، بفضل قدراتها المالية الهائلة وطاقم نشاطها الذي شهد تزايداً متسارعاً في ملاكه، إلى جماعة الضغط الرائدة التي تؤيد إسرائيل في تيار يسار الوسط. ففي غضون بضع سنوات، تحولت هذه المنظمة من كونها منظمة ناشئة صغيرة، لم يكن ملاك طاقمها يزيد عن أربعة موظفين متفرغين، إلى طرف فاعل رئيسي في اللوبي الموالي لإسرائيل، ويبلغ عدد موظفيها ٥٠ موظفًا. وزادت موازنتها التشغيلية من نحو ١,٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ما يقرب من ٧ ملايين دولار في العام ٢٠١٢،^{٣١} ومنذ ذلك الحين، لا تزال منظمة «جي ستريت» تتنامى وتتمدد، حيث تستقطب المزيد من المؤيدين وتجمع قدرًا أكبر من الأموال وتؤيد عددًا أكبر من المرشحين لعضوية الكونغرس.

ومما يترك في النفس أثرًا أكبر من الصعود السريع الذي سجلته منظمة «جي ستريت» ذلك النمو الذي شهدته جماعة اللوبي المسيحي الإنجيلي الموالي لإسرائيل، وهي منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل». فقد أنشئت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٦ على يد الأب جون هاغي، وهو قس في كنيسة ضخمة تقع في جنوب شرق تكساس. ويدعي هاغي أن عدد أعضاء منظمته سجل عددًا مذهلاً قارب ثمانية ملايين عضو - وهو عدد يفوق تعداد السكان اليهود الأميركيين كلهم - مما يجعل هذه المنظمة أكبر المنظمات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة قاطبة اليوم (وأكثر بشوط بعيد من لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، التي تجمعها

يُعَدُّ اللوبي الموالي لإسرائيل في يومنا هذا أكثر تشردًا وتشتتًا مما كان عليه في أي وقت مضى. وفي الواقع، لا يمثل هذا اللوبي جماعة واحدة موحدة على الإطلاق، بل يتألف في حقيقة أمره من جماعات متباينة، كل جماعة منها تناصر سياسات شتى لصالح إسرائيل ولصالح الولايات المتحدة بشأن إسرائيل.

لوبي الوسط، ولوبي اليسار ولوبي اليمين. يتألف اللوبي الذي ينتمي إلى تيار الوسط من عدد لا يستهان به من المنظمات الراسخة والمعروفة، وأبرزها لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، ومؤتمر الرؤساء، واللجنة اليهودية الأميركية ورابطة مكافحة التشهير. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات تدعم حلاً يستند إلى إقامة دولتين للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، فهي لا تدعو بملء فيها ولا بهمتها إلى إقامة دولة فلسطينية، ولا تنبس ببنت شفة عن معارضة فاعلة أو علنية للاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أراضي الضفة الغربية. وفي الحقيقة، تميل هذه المنظمات إلى الدفاع عن توسيع المستوطنات الإسرائيلية هناك. وفي الماضي، كان لوبي الوسط يؤيد عملية أوصلو للسلام وخطة فك الارتباط التي نفذتها إسرائيل عن غزة في العام ٢٠٠٥، ولكن كان يُنظر على نطاق واسع إلى تأييده ودعمه في كلتا الحالتين على أنه تعوزه الحماسة، إن لم يكن يتسم بالتحفظ والحذر. ويبيد لوبي الوسط اهتمامًا أكبر بمعالجة التهديدات التي تعترى أمن إسرائيل من عنايته بتعزيز السلام. ويلاحظ دان فليشر، الذي نشر كتاباته عن الجماعات التي يضمها لوبي الوسط، أن: «الثقافات التنظيمية تشعر بأقصى قدر من الراحة عندما تستطيع أن تتبنى مواقف قوية في مواجهة أعداء إسرائيل - كإيران وحماس وحزب الله ومنتقدي إسرائيل من أقصى اليسار. ويغلب على هذه الثقافات الشعور بقدر أدنى من الارتياح تجاه التمسك في دعم مبادرات السلام التي تستدعي قدرًا معيّنًا من الثقة في نوايا العرب أو الحلول التوفيقية الجريئة بشأن الأراضي».^{٣٤}

علاقة وثيقة بها). ولم يقف الأمر عند النمو الهائل الذي شهدته منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل»، بل تعاضم نفوذها السياسي أيضًا. فخلال فترة رئاسة دونالد ترامب، كانت المنظمة تتمتع بقدرة لم يسبق لها مثيل على الوصول إلى البيت الأبيض والتأثير فيه. وقد تجلّى ذلك في أوضح صوره عندما أصدر الرئيس ترامب قراره الذي أثار الجدل والخلاف بشأن الاعتراف بالقدس باعتبارها عاصمة إسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس.^{٣٥} وعندما منح رئيس منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل»، جون هاغي، مباركته في الحفل الرسمي لافتتاح السفارة الأميركية في القدس في شهر أيار ٢٠١٨، كان ذلك مؤشرًا واضحًا على الأهمية التي أسبغتها إدارة الرئيس ترامب على هذه المنظمة.^{٣٦} وبوجه أعم، يؤكد ظهور منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل» الدور المتنامي الذي يضطلع به المسيحيون الإنجيليون به في أوساط اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة.

اللوبي الموالي لإسرائيل اليوم

يُعَدُّ اللوبي الموالي لإسرائيل في يومنا هذا أكثر تشردًا وتشتتًا مما كان عليه في أي وقت مضى. وفي الواقع، لا يمثل هذا اللوبي جماعة واحدة موحدة على الإطلاق، بل يتألف في حقيقة أمره من جماعات متباينة، كل جماعة منها تناصر سياسات شتى لصالح إسرائيل ولصالح الولايات المتحدة بشأن إسرائيل. ونحن الآن لا نجانب الصواب إن تحدثنا عن ثلاث من جماعات الضغط التي تُكّن الولاء لإسرائيل وتؤيدها، وهي:

وبالنسبة للوبي الذي ينحدر من تيار الوسط، أن تكون «مواليًا لإسرائيل» يعني على وجه العموم أن توالي الحكومة الإسرائيلية القائمة في يومها وتؤيدها. فمهما كانت التركيبة السياسية التي تشكل الحكومة في إسرائيل، يحاول لوبي الوسط أن يروج السياسات التي تنتهجها تلك الحكومة. ولكن طبيعة هذا الدعم قد تتفاوت من الدعم الفاتر الذي تعوزه الحماسة إلى الدعم الكامل الذي يعرب عنه بملء شذقيه. وفي الوقت الذي لن يقدم فيه لوبي الوسط على توجيه الانتقادات أو معارضة المواقف السياساتية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية على الملأ أبدًا، فهو لا يمدّها بدعمها الكامل والتام بالضرورة. فما يهم هذا اللوبي أكثر من أي شيء آخر يكمن في ضمان تأمين الدعم الأمريكي لإسرائيل. ويعد التحالف غير الرسمي بين الولايات المتحدة وإسرائيل حجر الزاوية في الأمن الإسرائيلي. ولذلك، تمثل المحافظة على هذا التحالف المهمة المحورية التي يضطلع لوبي الوسط بها، وهو ما يعني أن هذا اللوبي يعارض أي نوع من الضغوط التي تمارسها أميركا على إسرائيل. وعلاوة على ذلك، يبدي لوبي الوسط في عمومها العداءة للانتقادات العامة التي تُكّال لإسرائيل في الولايات المتحدة أو في غيرها من البلدان. وفي السنوات القليلة الماضية، صار لوبي الوسط يُعنى بقدر متزايد بمحاربة ما يراه حملة عالمية لنزع السمة الشرعية عن إسرائيل، والتي تتولى دفة قيادتها جماعات مناهضة للصهيونية من تيار اليسار.

ويكمن الاختلاف الأبرز والوحيد بين لوبي الوسط من جهة ولوبي اليسار ولوبي اليمين من جهة أخرى في أن اللوبيين الأخيرين يبدیان قدرًا أكبر بكثير من الاستعداد للوقوف في وجه سياسات الحكومات الإسرائيلية والاعتراض عليها، على خلاف لوبي الوسط. ويحمل لوبي اليسار ولوبي اليمين وجهات نظر قوية يدافعان عنها بشدة، حتى لو اقتضى الأمر أن يكونا على خلاف مع سياسة الحكومات الإسرائيلية. فمما يحتل قدرًا أكبر من الأهمية بالنسبة لهذين اللوبيين أن يعبرا عن آرائهما بدل الاقتصار على ترديد وجهات النظر التي تراها حكومات إسرائيل. ويتألف لوبي اليسار في هذه الآونة من جماعات من قبيل منظمة «جي ستريت» ومنظمة «أميركيون من أجل السلام الآن». وتنتمي هاتان الجماعتان إلى «معسكر الحماة» وتفضلان الدبلوماسية والمشاركة والمفاوضات وتقديم

التنازلات على استخدام العزلة الدبلوماسية أو القوة العسكرية أو كليهما. ويعارض لوبي اليسار احتلال الضفة الغربية، ويؤيد تقسيم القدس ويؤيد دعمه القوي لإقامة دولة فلسطينية. ويريد أنصار هذا اللوبي من الولايات المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في تحقيق هذه الرؤية وإخراجها إلى النور، حتى لو كان ذلك يعني ممارسة الضغط على إسرائيل. ولذلك، تحتل العلاقات القوية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مرتبة ثانوية من الأهمية في نظر لوبي اليسار. فالسلام بين إسرائيل والفلسطينيين هو شغلهم الشاغل.

وعلى النقيض الصارخ، يعدّ لوبي اليمين (الذي يضم المنظمة الصهيونية الأمريكية ومنظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل» والاتحاد الأرثوذكسي) من غلاة معسكر الصقور، حيث يبدي تشككه في القيمة التي تؤتيها الدبلوماسية والمفاوضات، وتساوره الشكوك إزاء المشاركة ويعارض التنازلات التي تقدمها إسرائيل لأعدائها. ويؤمن هذا اللوبي باستخدام القوة العسكرية ويعتقد بأنه ينبغي استخدامها بلا رحمة وعلى نحو مدمر عندما تقتضيها الضرورة. وفوق ذلك كله، يساند هذا اللوبي دوام سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية ويعارض تقسيم القدس وإقامة دولة فلسطينية. ويميل لوبي اليمين إلى النظر إلى الفلسطينيين ليس باعتبارهم شركاء محتملين للسلام، وإنما بوصفهم خصوصًا لدودين يكتنون العداء لإسرائيل. وبذلك، يرى اللوبي الذي ينتمي إلى تيار اليمين أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يعد ببساطة أمرًا من ضرب المستحيل في المستقبل المنظور. ففي نظر أتباع هذا اللوبي، ينبع التحدي الأكبر الذي تواجهه إسرائيل من القوى ذات النزعة الإسلامية الراديكالية، التي تمثلها حماس وحزب الله، ومن قبلهما إيران التي لا ينفك قادتها يدعون إلى تدمير إسرائيل.

ولذلك، نادرًا ما يسود التوافق في أوساط الجماعات الموالية لإسرائيل اليوم. فبينما تسعى هذه الجماعات إلى تعزيز مصالح إسرائيل، فهي تختلف فيما اختلاف في وجهات نظرها بشأن ماهية مصالح إسرائيل في الواقع. فبعض تلك الجماعات تعارض استمرار احتلال الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، بينما لا تخفي جماعات أخرى دعمها القوي للسيطرة التي تبسطها إسرائيل على هذه

نادراً ما يسود التوافق في أوساط الجماعات الموالية لإسرائيل اليوم. فبينما تسعى هذه الجماعات إلى تعزيز مصالح إسرائيل، فهي تختلف أيما اختلاف في وجهات نظرها بشأن ماهية مصالح إسرائيل في الواقع. فبعض تلك الجماعات تعارض استمرار احتلال الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، بينما لا تخفي جماعات أخرى دعمها القوي للسيطرة التي تبسطها إسرائيل على هذه الأراضي

واضعو السياسات لها. ففي مجلسي الكونغرس، لا تفتأ هذه اللجنة تمارس نفوذاً لا يضارعها فيه أحد في أي شأن له صلة بإسرائيل. وغالباً ما تحظى مشاريع القوانين الداعمة لإسرائيل، والتي تصوغها اللجنة أو تروج لها، بتأييد يكاد يُجمع عليه كل أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وبالفعل، فقد صرح أحد موظفي الكونغرس بقوله: «نستطيع أن نعتمد على ما يزيد عن نصف المجلس بكثير - ٢٥٠ إلى ٣٠٠ عضو - لكي يفعلوا ما تريده لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية على نحو لا إرادة لهم فيه».^{٢٥} كما يعني نفوذ اللجنة أن «الكونغرس لن يمرر أبداً قراراً ينطوي على انتقاد لأي فعل تقدم عليه إسرائيل في أي وجه من الوجوه»، حسبما ورد على لسان أحد أعضائه.^{٢٦} وعلى الرغم من أن اللجنة تملك قدراً أقل بكثير من النفوذ في البيت الأبيض، ففي وسعها بالفعل أن تقلص هامش المناورة المتاح أمام أي إدارة أميركية في القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بالنظر إلى أن الرؤساء الأميركيين في عمومهم يتوخون الحذر من محاولة فرض ضغط قوي على الحكومات الإسرائيلية في مواجهة المعارضة العامة التي يبديها الكونغرس. وثمة الكثير من العوامل التي تفسر النفوذ الذي تملكه لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، ولكن أربعة منها أكثرها أهمية. في المقام الأول، ينتسب إلى اللجنة عدد كبير من الأعضاء على المستوى الوطني، حيث تستفيد منهم في إقامة العلاقات والمحافظة عليها مع أعضاء الكونغرس وأعضاء مجلس الشيوخ في دوائرهم المحلية. وحسب الوصف الذي يسوقه جي جي غولديرغ، «يتمثل المفتاح الفعلي للنفوذ الذي تحظى به لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية

الأراضي، لأسباب إما أمنية أو تاريخية أو دينية (أو توليفة من هذه الأسباب كلها). وتؤيد بعض المنظمات الموالية لإسرائيل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين تعارض منظمات أخرى هذا التوجه معارضة قاطعة. وتبدي بعض المنظمات مقاومة شرسة لأي ضغط تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل، في الوقت الذي تعارض فيه أخرى الدعم الأميركي غير المشروط للسياسات الإسرائيلية وتحبذ دوراً «محياداً» تؤيده الولايات المتحدة على صعيد إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولذلك، لا تنبأنا عبارة «موالاة إسرائيل» إلا بالنزول اليسير عن السياسات المحددة التي تمارس هذه المنظمات المتباينة الضغط من أجلها في واقع الأمر.

ونتيجة لهذه الخلافات، نادراً ما تؤدي جماعات الضغط الموالية لإسرائيل عملها بانسجام تام في ما بينها، بل إنها تعارض بعضها بعضاً على نحو يزداد في وتيرته. فبينما تسنح أوقات تجد فيها الجماعات التي تنحدر من لوبي اليسار ولوبي اليمين ما يكفي من أرضية مشتركة تلتقي فيها مع المنظمات التي تنتمي إلى لوبي الوسط، مما يأخذ بيدها لكي تعمل معاً، فإن لوبي اليسار ولوبي اليمين لا يتعاونان معاً بالنظر إلى توجهاتهما ووجهات نظرهما السياسية التي تتباين بوناً شاسعاً عن بعضها بعضاً. ولذلك، يستمتع واضعو السياسات الأميركيين إلى أصوات عديدة يشوبها الخلاف، وكل صوت منها يدعي أنه «موالٍ لإسرائيل ومؤيد لها».

ومع ذلك، لا تزال لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية تملك الصوت الأعلى في واشنطن العاصمة، حتى لو لم تعد هي المنظمة الوحيدة التي ينصت

[...] في قدرتها على حشد أعضائها كما لو كانوا جيشاً منضبطاً من متطوعين ينتظمون في جماعات تمارس الضغط في شتى أرجاء البلاد.^{٣٧} ويعزز الواقع الذي يشهد على أن العديد من نشطاء اللجنة ملتزمون التزاماً عميقاً بقضية واحدة لا ثاني لها ويركزون عليها - وهي دعم إسرائيل و«حمايتها» - النفوذ السياسي الذي يملكونه لأن الناخبين والممولين الذين يضعون نصب أعينهم على قضية واحدة يفرزون قدرًا غير متناسب من التأثير على السياسة الأميركية.

وفي المقام الثاني، تقيم لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية علاقات ليس لها طابع رسمي مع شبكة واسعة من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن اللجنة نفسها لا تستطيع من الناحية القانونية أن تجمع الأموال لصالح مرشحي الانتخابات أو تأييد الساسة على الملأ، فهي ترسل إشارات واضحة بشأن من يجب أن يحصل على التبرعات السياسية ومن ينبغي ألا يتلقاها. ومن بين الطرق التي تعتمدها اللجنة في إنجاز هذا الأمر إصدار دورية «أيباك إنسايدر» (AIPAC Insider) التي تمثل «نوعاً من أنواع تقارير الأداء السياسي [...] التي تقدم المعلومات عن سجل الأصوات التي يدلي بها كل مشرّع على مشاريع القوانين والتعديلات وغيرها من المبادرات التي تُطرح أمام الكونغرس والتي تُعدها اللجنة ذات شأن من الأهمية».^{٣٨} فضلاً عن ذلك، يضم أعضاء مجلس الإدارة الوطني للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية كبار جامعي التبرعات لصالح كلا الحزبين ومموليهما. وفي الواقع، فحسبما جاء على لسان دوغلاس بلومفيلد، مدير الشؤون التشريعية السابق في اللجنة: «إذا أردت أن تكون طرفاً فاعلاً في اللجنة، فعليك أن تبسط يدك كل البسط لصالح اللجنة وساستها».^{٣٩}

ويكمن السبب الثالث الذي يقف وراء نفوذ لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية في الإمكانية الدائمة التي تيسر لأعضائها المحترفين في ميدان ممارسة الضغط أن يصلوا إلى موظفي الكونغرس ومسؤولي السلطة التنفيذية، والعمل الذي ينجزونه بهدوء خلف الكواليس في سياق تأمين الدعم للتشريعات وتأييدها في الكونغرس. وأخيراً، يستند النفوذ الذي تتمتع اللجنة به أساساً إلى ظهورها في مظهر منظمة براغماتية لا

تنحاز إلى أيديولوجية بعينها، إلى جانب انتمائها إلى تيار الوسط. فاللجنة تتوخى الحذر عندما تقدم نفسها على هذا النحو. وحسب التوصيف الذي صاغه الناطق الرسمي باسم اللجنة في حينه: «لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية ليست منظمة أيديولوجية، على خلاف الآخرين في تيار اليسار أو تيار اليمين، الذين يسعون إلى ترويج مواقف أيديولوجية محددة يجب على أميركا أن تمارس الضغط على إسرائيل لكي تتبناها».^{٤٠} وقد أصابت اللجنة قدرًا لا يستهان به من النجاح في وضع نفسها في موقع يتوسط اللوبي الموالي لإسرائيل، حيث تقع منظمة «جي ستريت» على يسارها وجماعات على شاكلتها المنظمة الصهيونية الأميركية على يمينها. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعني أن اللجنة تواجه الانتقادات من كلا الجانبين في حالات كثيرة،^{٤١} فقد يسرت هذه الانتقادات فعلياً للجنة أن تصور نفسها كما لو كانت منظمة وسطية ورئسية، وأن ينظر إليها الكثيرون على أنها كذلك.^{٤٢}

الخلاصة

في الوقت الذي لا يزال فيه اللوبي الموالي لإسرائيل مؤثراً، ولا سيما في الكونغرس، فإن نفوذه يتضاءل بحكم الواقع الذي يشهد انقسامه بين طائفة متنوعة من المنظمات المختلفة التي تملك برامج ينافس بعضها بعضاً. وتجعل الخلافات السياسية العميقة بين الجماعات الموالية لإسرائيل من المستحيل عليها أن تعمل يداً بيد وأن تتحدث بصوت واحد إلى حكومة الولايات المتحدة مثلما كانت تفعل في مستهل عهدها. ففي حالات ليست بالقليلة، تتصارع الجماعات المؤيدة لإسرائيل على الوصول إلى أروقة السياسة والتأثير فيها، وكثيراً ما تتعارض برامج الضغط التي تضعها كل منها. ولا محالة أن هذا الواقع يقوض القدرة الجماعية التي تملكها هذه الجماعات على تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل. فحتى لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية ما عادت تملك أدوات التأثير التي كانت تملكها في سابق عهدها. ففي الماضي، كان هذا النفوذ الذي لم يضاويه نفوذ يعود في جانب منه إلى الاعتقاد بأن اللجنة كانت تتحدث بالنيابة عن طائفة اليهود الأميركيين. ولكن مع

الانقسامات المتزايدة التي باتت تعصف باليهود الأمريكيين في مواقفهم إزاء إسرائيل، وخاصة في الآراء التي يحملونها بشأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني،^{٤٢} ما عاد في وسع اللجنة أن تصدق في ادعائها بأنها تمثل الأغلبية الساحقة من يهود أميركا. ولذلك، غدا واضعو السياسات والمشرعون الأمريكيون أقل ميلاً اليوم للسماع لهذه اللجنة، ناهيك عن الإنصات للمشورة التي تقدمها لهم. فحسب التصريح الذي أدلى به جو بايدن، المرشح لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديموقراطي في الفترة السابقة على الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٨: «لا تتحدث [لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية] بالنيابة عن طائفة اليهود بأكملها أو بالنيابة عن دولة إسرائيل. [...] ولا يستطيع أحد في اللجنة ولا في أي منظمة أخرى أن يلقي بظلال الشك على الدعم الذي أقدمه لإسرائيل».

وإذا كان أحد الآثار المترتبة على تشظي اللوبي الموالي لإسرائيل وتشردمه يتمثل في زعزعة الفكرة التي ترى أن أي جماعة بعينها ضمن هذا اللوبي تتحدث بالنيابة عن طائفة اليهود الأمريكيين عن بكرة أبيهم، فإن أثراً آخر يكمن في إثارة تساؤلات جوهرية حول المعنى الذي يؤديه مصطلح «موالاة إسرائيل». فمع العديد من الجماعات المختلفة التي تدين بولائها لإسرائيل وتؤيدها، ما عادت ماهية الموقف أو السياسة المرتبطة فعلياً بعبارة «موالاة إسرائيل» واضحة في نظر واضعي السياسات، أو أي واحد آخر في هذا الخصوص. فهل يتساقق تأييد الاتفاق النووي مع إيران أم الاعتراض عليه مع «موالاة إسرائيل»؟ وهل يعدّ تقديم المساعدات الاقتصادية الأميركية للسلطة الفلسطينية من باب «موالاة إسرائيل» أم لا؟ وهل يندرج دعم إقامة الدولة الفلسطينية ضمن «موالاة إسرائيل»؟ تعتمد الإجابات التي ترد على هذه الأسئلة على الجماعات «الموالية لإسرائيل» التي تُطرح عليها. فبينما كانت لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية تتمتع في سالف أيامها بما يشبه احتكار توظيف وسم موالاة إسرائيل، فهي اليوم تفقد زمام السيطرة على هذا المصطلح. وهذا يتيح القدرة لواضعي السياسات أن يسوقوا الادعاء بأنهم هم أنفسهم «موالون لإسرائيل» حتى عندما يروجون سياسات

تعارضها اللجنة. كما يتسنى لواضعي السياسات هؤلاء أن يحصلوا على المعلومات والتحليل والدعم من أي جماعة من الجماعات المؤيدة لإسرائيل، وفي وسعهم أيضاً أن يتوجهوا إلى جماعات مختلفة بالاستناد إلى الظروف القائمة واحتياجاتهم المحددة في وقت معين من الأوقات.

وفي الواقع، يبدو أن مصطلح «موالاة إسرائيل» نفسه فقد معناه اليوم. فكون المرء «موالياً لإسرائيل» كان له معنى واضح يحظى بالقبول على نطاق واسع - حيث كان يعني مساندة إسرائيل، ويدل في مضمونه بالتالي على دعم حكوماتها وتأييدها. وكانت رسالة الجماعات «الموالية لإسرائيل» أوضح وأجلى تبعاً لذلك. لقد كانت غاية هذه الجماعات تكمن في الدفاع بقوة وحماسة عن الإجراءات والسياسات التي تنفذها أي حكومة إسرائيلية كانت في سدة الحكم ومن أي لون كانت، والسعي إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الدعم الأميركي لتلك الحكومة. وما عاد هذا هو الحال منذ أمد بعيد. فمنذ مطلع حقبة التسعينيات من القرن الماضي، لم تزل المنظمات المناصرة لإسرائيل تروج آراءها والسياسات التي تفضلها، والتي تتعارض في أغلب أحوالها مع تلك التي تتبناها الحكومة في إسرائيل. وتدفع هذه المنظمات بأن كونها «موالية لإسرائيل» يعني في بعض الأحيان ممارسة الضغط في مواجهة السياسات التي تنتهجها حكومتها ورغباتها. وقد دأبت الجماعات «المؤيدة لإسرائيل» من تيار اليسار واليمين على فعل ذلك المرة تلو المرة (فمثلاً، عارضت الجماعات اليسارية بناء المستوطنات الإسرائيلية، بينما اعترضت الجماعات اليمينية على عملية السلام). ونتيجةً لذلك، غدا اللوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة اليوم يشكل مجموعة متباينة من المنظمات، التي تدعو كل واحدة منها إلى برامج السياسات التي تخصها هي دون غيرها. وفي الكثير من الحالات، تنافس هذه المنظمات بعضها بعضاً على استقطاب انتباه واضعي السياسات الأمريكيين ودعمهم وتأييدهم.

(ترجمة عن الإنكليزية - ياسين السيد)

الهوامش

- for disengagement,” *Ha'aretz* 17 August 2005; Amiram Barkat, “U.S. Jewish group’s stand on pullout attacked,” *Ha'aretz* 17 February 2005.
- 21 Ron Kampeas and Ami Eden, “Debate erupts over role of Jewish groups,” *JTA*, November 19, 2007.
- 22 Ami Eden, “Criticism of Olmert foreshadows Jewish showdown,” *JTA*, 27 November 2007.
- 23 Eden, “Criticism of Olmert foreshadows Jewish showdown.”
- ٢٤ انتقد الحاخام إيريك يوفي، الذي يشغل منصب رئيس حركة الإصلاح (وهي أكبر المنظمات الأعضاء في مؤتمر الرؤساء) في حينه هذا الميل إلى تيار اليمين على الملأ، حيث ادعى أن المنظمة «كانت أكثر جرأة في التعبير وأقوى في دعم الحكومات [الإسرائيلية] اليمينية من تلك التي تنتمي إلى تيار اليسار.» ورد هذا الاقتباس في: Michael Massing, “Deal Breakers,” *The American Prospect* 13, no. 5, March 11, 2002.
- 25 Michael Massing, “Deal Breakers,” *The American Prospect*.
- ٢٦ ورد هذا الاقتباس في: Ruthie Blum Leibowitz, “Israel’s rights... and wrongs,” *The Jerusalem Post*, April 29, 2009.
- 27 Jeremy Ben-Ami, *A New Voice for Israel: Fighting for the Survival of the Jewish Nation* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 9495-.
- 28 Jonathan Broder, “New Pro-Israel Lobby, New Point of View,” *Congressional Quarterly*, August 15, 2009.
- 29 Dan Eggen, “New Liberal Jewish Lobby Quickly Makes Its Mark,” *Washington Post*, April 17, 2009.
- ٣٠ تعد لجنة العمل السياسي التابعة لمنظمة «جي ستريت» أحد المساهمين الرئيسيين في حملات مرشحي الحزب الديمقراطي، حيث تبرعت بما مجموعه ٩ ملايين دولار في انتخابات العام ٢٠٢٠، بما فيها ما يزيد عن مليوني دولار لحملة بايدن.
- 31 Jeremy Ben-Ami, *A New Voice for Israel*, p. 108.
- 32 David D. Kirkpatrick, Elizabeth Dias, and David M. Halbfinger, “Israel and Evangelicals: New U.S. Embassy Signals a Growing Alliance,” *The New York Times*, May 19, 2018.
- 33 Amir Tibon and Noa Landau, “Trump Faith Adviser Who Said Jews Go to Hell to Speak at Jerusalem U.S. Embassy Opening,” *Ha'aretz*, May 14, 2018.
- 34 Dan Fleshler, *Transforming America’s Israel Lobby*, p. 64.
- 35 Michael Massing, “The Storm over the Israel Lobby,” *The New York Review of Books*.
- 36 Michael Massing, “The Storm over the Israel Lobby.”
- 37 J.J. Goldberg, *Jewish Power*, p. 224.
- 38 Dan Fleshler, *Transforming America’s Israel Lobby*, p. 37.
- ٣٩ ورد هذا الاقتباس في: Michael Massing, “Deal Breakers,” *The American Prospect*.
- ٤٠ ورد هذا الاقتباس في: Alan Fram, “The Influence Game: Pro-Israel doves seek DC clout,” *Associated Press*, May 25, 2009.
- 41 Ron Kampeas, “Sitting between Bibi and Obama, AIPAC criticized by left and right,” *JTA*, May 7, 2009.
- 42 James Besser, “AIPAC’s Positioning Problem,” *The New York Jewish Week*, May 8, 2009.
- 43 Dov Waxman, *Trouble in the Tribe: The American Jewish Conflict over Israel* (Princeton University Press, 2016).
- 1 John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 2007).
- ٢ للاطلاع على رأي يدحض هذا الادعاء ويفنده، انظر: Dov Waxman, “From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq,” *International Studies Perspectives* 10, 1 (2009): 117-.
- 3 Joseph Massad, “Blaming the lobby,” *Al-Ahram Weekly*, 2329-March 2006; David Gergen, “An Unfair Attack,” *U.S. News & World Report*, 3 April 2006; Max Boot, “Policy analysis -- paranoid style,” *Los Angeles Times*, 29 March 2006.
- ٤ فمثلاً، عملت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة على «التواصل مع الأميركيين المنحدرين من أصول إسبانية وإفريقية ومع المسيحيين الإنجيليين على أمل أن يُترجم هذا القدر الأكبر من التنوع إلى دعم متواصل في الكونغرس.» انظر: Connie Bruck, “Friends of Israel,” *The New Yorker*, September 1, 2014.
- ٥ غدا حرم الجامعات محط تركيز شطر عظيم من حملات المناصرة التي تكن الولاء والتأييد لإسرائيل في السنوات القليلة الماضية. وتوجه جماعات المناصرة الجديدة المؤيدة لإسرائيل، من قبيل «قفوا إلى جانبنا» (Stand With Us) قدراً كبيراً من الانتباه إلى «تنقيف» الطلبة اليهود عن إسرائيل وتدريبهم لكي يصبحوا مدافعين أكفأ عنها في حرم جامعاتهم في مواجهة الحملات التي تؤيد الفلسطينيين وتناصرهم.
- 6 Abraham Ben-Zvi, *Decade of Transition: Eisenhower, Kennedy, and the Origins of the American-Israel Alliance* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 134.
- 7 J.J. Goldberg, *Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1996), p. 199.
- 8 Goldberg, *Jewish Power*, p. 224.
- 9 Goldberg, *Jewish Power*, pp. 202203-.
- 10 Goldberg, *Jewish Power*, pp. 213215-.
- 11 Goldberg, *Jewish Power*, pp. 217218-.
- 12 Goldberg, *Jewish Power*, pp. 136137-.
- ١٣ انظر، مثلاً، Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel’s Lobby* (Westport, CT: Lawrence Hill, 1985).
- ١٤ ورد هذا الاقتباس في: Goldberg, *Jewish Power*, pp. xv-xvi.
- 15 Neil Rubin, *American Jewry and the Oslo Years* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 56.
- ١٦ ورد هذا الاقتباس في: Steven T. Rosenthal, *Irreconcilable Differences? The Waning of the American Jewish Love Affair with Israel* (Hanover, NH: Brandeis University Press, 2001), p. 129.
- ١٧ ورد هذا الاقتباس في: Dan Fleshler, *Transforming America’s Israel Lobby* (Washington, DC: Potomac Books, 2009), p. 66.
- 18 “AIPAC doubles earnings,” *JTA*, February 12, 2009.
- 19 Carl Schrag, *Ripples from the Matzav: Grassroots Responses of American Jewry to the Situation in Israel*, American Jewish Committee: New York, 2004, p. 12.
- 20 Shmuel Rosner, “U.S. Jewish leadership declares support